الأمم المتحدة

A/75/461/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
3 December 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 23 (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرِر: السيد دياماني **ديوم** (السنغال)

أولا - مقدمة

1 - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند 23 من جدول الأعمال (انظر A/75/461، الفقرة 3). وبت في البند الفرعي (ب) في الجلسة الخامسة المعقودة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر. ويرد سردٌ لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضر الموجز ذي الصلة[(1)].

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/75/L.5 و A/C.2/75/L.38

2 - في الجلسة الخامسة المعقودة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية " (A/C.2/75/L.38) قدّمته نائبة رئيس اللجنة، ماريا دانييلتشاكوفا (سلوفاكيا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/75/L.5.

3 - وفي الجلسة نفسها أيضا، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ثلاثة أجزاء تحت الرموز A/75/461 و A/75/461/Add.1 و A/75/461/Add.2.

(1) A/C.2/75/SR.5.

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/75/L.38 (انظر الفقرة 7).

5 - وفي الجلسة نفسها أيضا، وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.

6 - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/75/L.38، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/75/L.5 بسحبه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

7 - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان فيينا[1] وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024[2] والإعلان السياسي للاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024[3]،

وإذ تؤكد من جديد الهدف الرئيسي من برنامج عمل فيينا وهو العمل بشكل أكثر اتساقا على تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها بسبب موقعها غير الساحلي النائي وبسبب المعوقات الجغرافية، والإسهام بالتالي في تحسين معدل النمو المستدام والشامل الذي يمكن أن يسهم في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع،

وإذ تشير إلى قراراتها 239/71 المؤرخ 21 كانون الأوّل/ديسمبر 2016 و 232/72 المؤرخ 20 كانون الأوّل/ديسمبر 2017 و 243/73 المؤرخ 20 كانون الأوّل/ديسمبر 2018 و 233/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة تنفيذاً كاملا بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهُه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكّل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

---

(1) القرار 137/69، المرفق الأول.

(2) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(3) القرار 15/74.

وإذ تعيد كذلك تأكيد اتفاق باريس[4] وبدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[5]، التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك، حسب الاقتضاء، في أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى إعلان سِنداي وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[6]، وإذ تسلّم في الوقت نفسه بأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه بعض التحديات الخاصة بأخطار الكوارث، وإذ تكرر تأكيد الالتزام بالحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على تحمّل الكوارث ضمن سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

وإذ تعيد تأكيد الخطة الحضرية الجديدة، المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في كيتو، في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016[7]، وإذ تسلّم بأهمية التنمية الحضرية المستدامة للبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تسلّم بأن عدم امتلاك البلدان النامية غير الساحلية منافذ برية إلى البحر، الذي يزيده حدّة البعدُ عن الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف العبور ومخاطره، لا يزال يشكل عقبات خطيرة تحد من نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تعترف بأهمية تعزيز التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على أساس المصلحة المشتركة، وإذ تلاحظ أنه لا بد من دعم جهود التعاون ببيئة اقتصادية دولية مؤاتية، مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية في البلدان ومع احترام الأولويات الوطنية، والحفاظ في الوقت نفسه على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية،

وإذ تسلّم بالفجوة في البنى التحتية للنقل في البلدان النامية غير الساحلية وضرورة الارتقاء بمستوى البنى التحتية للنقل لموافقة المعايير العالمية، وفي هذا الصدد، بالأهمية البالغة للشراكات الوطنية والدولية القوية في سد الفجوة وتحسين مرافق البنى التحتية الحالية للنقل،

وإذ تعترف بضرورة النهوض بالتكامل الإقليمي الهادف ليشمل التعاون فيما بين البلدان من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا،

وإذ تسلّم بأن من المهم لجميع البلدان، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، أن تلتزم بتهيئة عالم يتاح فيه لكل النساء والفتيات التمتع بالمساواة الجنسانية الكاملة مع الرجال والفتيان، وتُزاح عنه جميع العوائق القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن وإنصافهن؛

وإذ تحيط علما بالإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي للبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد إلكترونيا في 23 أيلول/سبتمبر 2020 حول موضوع "إقامة الشراكات من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج

---

(4) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(5) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(6) القرار 283/69، المرفقان الأول والثاني.

(7) القرار 256/71، المرفق.

عمل فيينا وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية في حقبة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)"،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ ما يتهدد صحة الإنسان وسلامته ورفاهه من أخطار بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، علاوة على ما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من أثر مدمر بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هم الأكثر تضررا منها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول تعجيلاً بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من خطر وقوع صدمات في المستقبل، وإذ تسلم بأن جائحة كوفيد-19 تتطلب اتخاذ تدابير عالمية قوامُها الوحدة والتضامن وتجديد التعاون القائم على تعددية الأطراف،

وإذ تسلّم بأن البلدان النامية غير الساحلية تعتمد بشدة على بلدان المرور العابر للوصول إلى الأسواق العالمية، وأنها تتأثر على وجه الخصوص بالقيود المفروضة عبر الحدود لمكافحة انتشار كوفيد-19 والآثار الاجتماعية والاقتصادية لتدابير الإغلاق المتصلة به، والآثار الصحية للجائحة، وصدمات أسعار السلع الأساسية، والركود العالمي، وبأن الجائحة ستؤثر على إحراز البلدان النامية غير الساحلية تقدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتطلعات الواردة في برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية، وإذ تحيط علما في هذا الصدد بخريطة طريق التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا في السنوات الخمس المتبقية، التي اعتمدتها مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، وإذ تنتظر اختصاصات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، باعتبارهما آليتين معززتين لتنسيق تنفيذ برنامج عمل فيينا،

وإذ تسلّم أيضا بأنّ برنامج عمل فيينا، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يستند إلى شراكات متجددة ومعززة من أجل دعم البلدان النامية غير الساحلية في مساعيها الرامية إلى تسخير فوائد التجارة الدولية، وتحويل اقتصاداتها هيكليا، وتحقيق نمو أكثر شمولا واستدامة،

وإذ تعيد تأكيد الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبالتحديات الخاصة التي تواجهها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإذ تؤكد كذلك أن تنفيذهما الفعال إلى جانب تنفيذ المجالات الستة ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا الذي يستند إلى برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[8]، يمكن أن يدفع عجلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية ويساعد في تحويلها من بلدان غير ساحلية إلى بلدان موصولة برا،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024[9]؛

(8) *تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية، المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، 28 و 29 آب/أغسطس 2003* (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(9) A/75/285.

2 - ***تشير*** إلى عقد الاستعراض الشامل الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 في نيويورك يومي 5 و 6 كانون الأول/ديسمبر 2019، وبالإعلان السياسي الرفيع المستوى الذي أهيب فيه بجميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة أن تلتزم بالتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا؛

3 - ***تشدد*** على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لشواغل البلدان النامية غير الساحلية والتحديات الخاصة التي تواجهها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها الرئيسية ذات الصلة بالموضوع؛

4 - ***تشير*** إلى عقد الاجتماعات الاستعراضية الإقليمية في إطار التحضير للاستعراض الشامل الرفيع المستوى لمنتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل فيينا للمنطقة الأوروبية الآسيوية في بانكوك يومي 11 و 12 شباط/فبراير 2019، ولمنطقة أفريقيا في مراكش، المغرب، يومي 18 و 19 آذار/مارس 2019، ولمنطقة أمريكا اللاتينية في سانتياغو يومي 11 و 12 حزيران/يونيه 2019؛

5 - ***تدعو*** البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى تعزيز التعاون عبر الحدود عن طريق التقليل إلى أدنى حد من اضطرابات النقل الدولي، وإزالة القيود التجارية، وتيسير حرية حركة السلع الأساسية في المقام الأول، مثل الأغذية والإمدادات الطبية ومعدات الوقاية الشخصية، وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية، والقيام بتدخلات منسقة، لا سيما على الصعيد الإقليمي، وكفالة شفافية وتوافر المعلومات المتعلقة بإجراءات الاستيراد والتصدير والنقل العابر، والاستفادة من معايير تيسير التجارة والتكنولوجيات الرقمية، مثل التبادل الإلكتروني للمعلومات والحلول اللاورقية، وتدعو إلى إقامة سلاسل إقليمية وعالمية مستدامة وشاملة وميسورة التكلفة وقادرة على التكيف في مجالات القيمة ونظم النقل والخدمات المراعية للمنظور الجنساني من وإلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل مساعدتها على الاستجابة بفعالية لجائحة كوفيد-19 ومنع حدوث اضطرابات ذات طبيعة مماثلة في المستقبل، وتدعو الشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة في مجالي التجارة الدولية وتيسير النقل[(10)]؛

6 - ***تدعو*** البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، وشركاءها في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى إلى أن تنفذ، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، الإجراءات ذات الصلة المتفق عليها في برنامج عمل فيينا بمجالاته الستة ذات الأولوية، على نحو منسق ومتسق وسريع؛

7 - ***تدعو*** الدول الأعضاء التي لم تدمج بعد برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية لكفالة تنفيذه بفعالية، إلى القيام بذلك، وتشجع الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة إلى مواصلة تقديم الدعم التقني، ضمن ولايات كل منها، إلى البلدان

(10) بما في ذلك الاتفاقية الجمركية بشأن الحاويات (جنيف، 2 كانون الأول/ديسمبر 1972)، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالاستيراد المؤقت للمركبات الطرقية العمومية (جنيف، 18 أيار/مايو 1956)، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري (جنيف، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1975)، والاتفاقية الدولية لتنسيق الرقابة على البضائع عند الحدود (جنيف، 21 تشرين الأول/أكتوبر 1982)، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة (2013).

النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى دمج برنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030[11] في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

8 - ***تشدد*** على ضرورة تعزيز مواءمة القواعد والوثائق وتبسيطها وتوحيدها، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن النقل والعبور والاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية تنفيذا كاملا وفعالا، وتدعو الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقيات القائمة إلى النظر في إمكانية الانضمام إليها؛

9 - ***تهيب*** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر أن تطوّر وتحسّن، بطريقة منسقة، ممرات النقل والنقل العابر الدولية بما يشمل جميع وسائل النقل، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية، والموانئ وخطوط الأنابيب، من أجل معالجة الاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية؛

10 - ***تشجع*** المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها المصارف الإقليمية، على القيام، بالتعاون مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما فيها القطاع الخاص، باستثمارات في معالجة الثغرات القائمة في مجال الطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة الإلكترونية، والتجارة، والنقل، والبنى التحتية الإقليمية ذات الصلة بالمرور العابر؛

11 - ***تدعو*** إلى تنفيذ اتفاق تيسير التجارة المرفق بالبروتوكول المعدِّل لاتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب، وتحثّ في هذا الصدد الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة على مواصلة تقديم وتكثيف المساعدات التقنية والمساعدات في مجال بناء القدرات، وذلك بالأخص من أجل التنفيذ الفعال لأحكام المواد المتعلقة بالإفراج عن السلع وتخليصها، وبالتعاون بين وكالات الحدود، والإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والمرور العابر، وحرية النقل العابر والتعاون الجمركي؛

12 - ***تدعو أيضا*** إلى تجديد وتعزيز الشراكات من أجل دعم البلدان النامية غير الساحلية في تنويع قاعدتها الاقتصادية، وزيادة إضافة قيمة لصادراتها بغية القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع؛

13 - ***تكرر دعوتها*** الشركاء في التنمية إلى توفير دعم تقني ومالي هادف، حسب الاقتضاء، من أجل تنفيذ الإجراءات المحددة المدرجة في برنامج عمل فيينا؛

14 - ***تشدد*** على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يكتسيان أهمية حيوية للبلدان النامية غير الساحلية، لا سيما في مجالات بناء القدرات الإنتاجية، والبنى التحتية، والطاقة، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة، والاستثمار، والتعاون في مجال النقل العابر؛ وتسلط الضوء في هذا الصدد على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تلبية احتياجات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة؛

15 - ***تسلّم*** بأنّه يتعين على البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر أن تحشد بفعالية موارد كافية من مصادر محلية وخارجية من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذا فعالا، وتعيد

(11) القرار 1/70.

التأكيد على أنّ السياسات العامة وتعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة لجميع البلدان، على أساس مبدأ الملكية الوطنية، تشغل حيزا مركزيا في المساعي المشتركة نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل تنفيذ برنامج العمل، وتسلّم أيضا بأنّ التمويل العام الدولي يؤدي دورا مهما في تكملة تلك الجهود، ولا سيما في البلدان ذات الموارد المحلية المحدودة الأشد فقرا وضعفا؛

16 - ***تشدد*** على الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية، وفق شروط متفق عليها، وتدفقات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتسلّم بالدور المهم لمشاركة القطاع الخاص في تطوير البنى التحتية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق في البلدان النامية غير الساحلية، وبالإمكانات التي تنطوي عليها تلك المشاركة، وتشجع الدول الأعضاء على تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الشأن إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تعمل على تهيئة بيئة مؤاتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة القطاع الخاص؛

17 - ***تكرر التأكيد*** على أنّ الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية يظلّ مسألة في غاية الأهمية، على أن يعيد مقدّمو المساعدة الإنمائية الرسمية تأكيد التزاماتهم؛

18 - ***تسلّم*** بالدور الأساسي للقطاع الخاص في تنمية البلدان النامية غير الساحلية، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة مواصلة تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وعلى ما يكتسيه حشد الموارد الخاصة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، من أهمية حاسمة في تنمية البلدان النامية غير الساحلية، مع الأخذ في الاعتبار الدور الرئيسي للدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[12] وبرنامج عمل فيينا؛

19 - ***تدعو*** الشركاء في التنمية إلى تنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذا فعالا في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تلبية احتياجاتها ومتطلباتها الخاصة، بما في ذلك بناء القدرة على صياغة السياسات التجارية، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وكذلك تنويع منتجاتها المخصصة للتصدير؛

20 - ***تسلّم*** بأنّ البلدان النامية غير الساحلية تتعرض للآثار الضارة لتغير المناخ، وتدهور الأراضي، والتصحر، وإزالة الغابات، وانحسار الأنهار الجليدية، والفيضانات، بما في ذلك الفيضانات الناجمة عن تفجّر البحيرات الجليدية وحالات الجفاف، وهي لا تزال تعاني من هذه الآثار، وتدرك الفوائد التي يمكن أن تتحقق من التصدي لهذه التحديات بشكل متبادل، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية من أجل التخفيف من حدة آثار تغير المناخ والتكيف معه وبناء القدرة على الصمود؛

21 - ***تحيط علما*** بالبحوث العلمية التي يجريها مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، وتشجع مجمع الفكر الدولي على مواصلة الاضطلاع بدوره في دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية، وتحث البلدان النامية غير الساحلية التي لم تصدِّق بعد على الاتفاق المتّعدد الأطراف

(12) القرار 313/69.

لإنشاء مجمع فكر دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، وتدعو الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى دعم مجمع الفكر الدولي؛

22 - ***تحث*** على إقامة صلات متناسقة وفعّالة بين ترتيبات تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وترتيبات تنفيذ ومتابعة واستعراض جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك برنامج عمل فيينا؛

23 - ***تهيب*** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية أن تدمج، حسب مقتضى الحال وضمن إطار ولاية كل منها، برنامج عمل فيينا ضمن برامج عملها وأن تدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في تنفيذها لبرنامج العمل بطريقة متسقة ومنسقة تنسيقا جيدا، وتدعو المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة إلى القيام بذلك؛

24 - ***تؤكد*** ضرورة أن يواصل مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقا للولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة، كفالة التنسيق في متابعة تنفيذ برنامج عمل فيينا ونتائج استعراضه لمنتصف المدة ورصدهما بفعالية وتقديم تقارير عن تنفيذهما، وأن يضطلع بجهود في مجال الدعوة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي؛

25 - ***تشجع بقوة*** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى على الإسهام بشكل حسن التوقيت في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا ومتابعته ورصده؛

26 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج عمل فيينا، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين البند الفرعي المعنون "متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية" في إطار البند المعنون "مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة".